الأمم المتحدة

E/CN.15/2010/L.8

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: Limited
14 May 2010
Arabic
Original: English

لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية
الدورة التاسعة عشرة
فيينا، ١٧-٢١ أيار/مايو ٢٠١٠
البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*
توحيد جهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والدول الأعضاء وتنسيقها في مجال منع الجريمة والعدالة الجنائية: أنشطة أخرى لدعم أعمال مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وخاصة أنشطة شبكة برنامج الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية والمنظمات غير الحكومية وغيرها من الهيئات

مصر: مشروع قرار

توصي لجنةُ منع الجريمة والعدالة الجنائية المجلسَ الاقتصادي والاجتماعي بإقرار مشروع القرار التالي لكي تعتمده الجمعية العامة:

متابعة اجتماع الخبراء الإقليمي بشأن البرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحديث العدالة الجنائية في الدول العربية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥، الذي عُقد في القاهرة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠

إن الجمعية العامة،

إذ تدرك النهج الإقليمي لبرنامج مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة القائم على أساس الشراكة والملكية الوطنية والتشاور التام والمستمر، على الصعيدين الوطني والإقليمي على السواء، من أجل الاستجابة لأولويات الدول الأعضاء على نحو مستدام ومتسق،

* E/CN.15/2010/1.

170510 V.10-53722 (A)

الرجاء إعادة الاستعمال

وإذ تؤكّد من جديد أن البرامج الإقليمية التابعة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة مملوكة ملكية وطنية كاملة للحكومات الشريكة، بما يتماشى مع أولوياتها الاستراتيجية والمبادئ الواردة في إعلان باريس بشأن فعالية المعونات: الملكية والتنسيق والمواءمة وتحقيق النتائج والمساءلة المشتركة وخطة عمل أكرا،[1]

وإذ تسلّم بأن الحرّية والعدالة والنزاهة هي الدعائم الرئيسية لتوطيد السلام وسيادة القانون وحقوق الإنسان، ومن ثم، فهي سند جميع الجهود الرامية إلى تحقيق التنمية وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية،

وإذ تحيط علما بالقرارات والتوصيات والاستراتيجيات وخطط العمل ذات الصلة التي اعتمدتها مجالس وزراء العدل والداخلية والصحة التابعة لجامعة الدول العربية إلى جانب القرارات والتوصيات والاستراتيجيات وخطط العمل ذات الصلة التي اعتمدتها الأمم المتحدة،

وإذ تضع في اعتبارها أن منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، بسبب موقعها الجغرافي الاستراتيجي، عرضة للاستهداف بالأنشطة غير المشروعة المتصلة بالاتجار بالمخدرات والأسلحة النارية والأشخاص وتهريب المهاجرين والإرهاب،

وإذ تعرب عن القلق إزاء الاتجاه المستجد صوب زيادة تعاطي المخدرات في المنطقة، ولا سيما بين الشباب،

وإذ تؤكّد مجدّدا مبدأ المسؤولية المشتركة كأساس لاتّباع نهج شامل متوازن مستدام لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار بالمخدرات والإرهاب،

وإذ تدرك أهمية تحسين التعاون الإقليمي لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية وأهمية الحدّ من الاتجار غير المشروع والتهريب بالنظر إلى ما لهما من عواقب وخيمة على حياة الناس والأمن والتنمية الاقتصادية في المنطقة،

وإذ تجدّد الالتزام بإصلاح العدالة الجنائية من أجل تعزيز قدرة المؤسسات الوطنية والإدارات الحكومية الرئيسية على مجابهة التحدّيات التي تفرضها الجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب والفساد والاتجار بالمخدرات،

---

(١) A/63/539، المرفق.

وإذ تسلّم بعزم الدول العربية على مكافحة الاتجار بالمخدرات والجريمة المنظمة عبر الوطنية والإرهاب وبالجهود التي تبذلها في هذا الشأن على نحو فردي وثنائي وإقليمي ومتعدّد الأطراف،

وإذ تسلّم بارتياح بنتائج اجتماع الخبراء الإقليمي بشأن البرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحديث العدالة الجنائية في الدول العربية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ الذي عقدته جامعة الدول العربية في القاهرة في الفترة من ٢٧ إلى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٠ في إطار من الشراكة مع برنامج الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة وبدعم من الحكومة المصرية،

وإذ ترحّب بجهود مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في إعداد البرنامج الإقليمي وإعلان القاهرة الذي نال الموافقة في اجتماع الخبراء الإقليمي واختصاصات لجنة التسيير والمتابعة للبرنامج الإقليمي،

١- تثني على الخبراء الوافدين من الأردن والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية والسلطة الفلسطينية والسودان والعراق وعمان وقطر والكويت ولبنان ومصر والمغرب والمملكة العربية السعودية واليمن لما أبدوه من تأييد للبرنامج الإقليمي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة حول مكافحة المخدرات ومنع الجريمة وتحديث العدالة الجنائية في الدول العربية للفترة ٢٠١١-٢٠١٥ وكذلك الإعلان المتفق عليه في اجتماع الخبراء الإقليمي الذي يحدّد مسار العمل على وضع البرنامج موضع التنفيذ، ولموافقتهم على إنشاء لجنة التسيير والمتابعة للإشراف على تنفيذ البرنامج الإقليمي وفقا للأولويات الإقليمية؛

٢- تقرّ بالشراكة الوثيقة القائمة بين جامعة الدول العربية والمجالس المتخصّصة المنتسبة إليها من جهة ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة من جهة أخرى، المدعومة من حكومة مصر، باعتبارها البلد المضيف للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، وهي الشراكة الرامية إلى توثيق أواصر التعاون مع جميع البلدان العربية سعيا إلى التنفيذ الفعّال للبرنامج الإقليمي والاستفادة القصوى من مكتبي البرنامجين دون الإقليميين في طرابلس ودبي ابتغاء مواصلة المساهمة في توسيع دائرة أنشطة البرنامج لتلبية احتياجات البلدان الشريكة والاستجابة لأولوياتها؛

٣- تطلب إلى أمانة جامعة الدول العربية أن تحيل البرنامج الإقليمي والإعلان المتفق عليه في اجتماع الخبراء الإقليمي واختصاصات لجنة التسيير والمتابعة إلى مجالس وزراء

العدل والداخلية والصحة بالجامعة وسائر المجالس الوزارية العربية المتخصّصة من أجل الترويج والتماس الدعم السياسي؛

٤- تطلب إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، بالتعاون مع لجنة التسيير والمتابعة، تيسير تعبئة الموارد المطلوبة للتنفيذ الفعّال للبرنامج الإقليمي ومهام لجنة التسيير والمتابعة التابعة له؛

٥- تحثّ الشركاء في مجالي التنمية والتمويل والدول الأعضاء من داخل المنطقة وخارجها وكذلك المؤسسات المالية على تقديم مساهمات طوعية ومساعدات تقنية من أجل تنفيذ البرنامج الإقليمي وفقا لمبدأ المسؤولية المشتركة ووفقا لقواعد الأمم المتحدة وإجراءاتها ذات الصلة؛

٦- تدعو المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة إلى التماس الدعم المالي من المؤسسات المالية العربية بهدف إشراك تلك المؤسسات في تعزيز سيادة القانون والمساهمة في العمل على إصلاح العدالة باعتبار أن ذلك دورا مكمّلا لعملية التنمية في المنطقة؛

٧- تؤكّد مجدّدا إعطاء الأولوية لتنفيذ البرامج الوطنية لبناء القدرات في الدول العربية الأشدّ احتياجا، ولا سيما لدى السلطة الفلسطينية واليمن؛

٨- تطلب أيضا إلى مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن يقدّم تحديثات دورية بشأن تنفيذ البرنامج الإقليمي إلى لجنة التسيير والمتابعة للبرنامج الإقليمي، وكذلك في مناسبات خاصة عند الاقتضاء إلى الدول الأعضاء والشركاء في التمويل.